

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/45/713

9 November 1990

ARABIC

ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/RUSSIAN/SPANISH

LIBRARY

NOV 13 1990

LIBRARY

الدورة الخامسة والأربعون

البند ٦٨ من جدول الأعمال

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحرالابيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٣- ١	أولا - مقدمة
		ثانيا - موجز المناقشة بشأن مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط خلال الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة
٢	٦- ٤	ثالثا - الردود الواردة من الحكومات
٣		اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٦		إكوادور
٧		جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
٩		العراق
٩		قبرص
١١		المكسيك

أولا - مقدمة

١ - رحبت الجمعية العامة ، في قرارها ١٣٥/٤٤ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ والمعنون "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط والذي اعتمد من دون تصويت ، في جملة أمور ، بأي مقترحات أو إعلانات أو توصيات أخرى توجه إلى الأمين العام من الدول كافة بشأن تعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، ودعت الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية المعنية إلى أن تزود الأمين العام بالدعم ، وأن تقدم إليه أفكارا واقتراحات محددة بشأن إمكاناتها للمساهمة في تعزيز السلم والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛ وجددت دعوتها إلى الأمين العام لإيلاء الاهتمام الواجب لمسألة السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وتقديم المشورة والمساعدة إلى بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في الجهود المتضافرة التي تبذلها لتعزيز السلم والأمن والتعاون في المنطقة ، إذا طلب إليه ذلك ؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها ، في دورتها الخامسة والأربعين ، على أساس جميع الردود الواردة والإخطارات المقدمة تنفيذا للقرار ، ومع مراعاة المناقشة التي جرت بشأن هذه المسألة خلال دورتها الرابعة والأربعين ، تقريرا تفصيليا عن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٢ - وعملا بهذا القرار ، وجه الأمين العام ، في ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، مذكرة شفوية إلى حكومات الدول الأعضاء ، طالبا منها آراءها بشأن مسألة تعزيز الأمن والسلم والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٣ - وحتى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وصلت ردود من ست حكومات على مذكرة الأمين العام . وسوف تنشر الردود والإشعارات التي ترد فيما بعد كإضافات لهذا التقرير .

ثانيا - موجز المناقشة بشأن مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة

٤ - أعرب عدة وفود عن قلقها بشأن استمرار التوتر في أجزاء مختلفة من المنطقة وما يترتب على ذلك من تهديد للسلم وأكدت التزامها بتعزيز الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وأشار عدد من المتكلمين إلى الصلة بين الأمن في أوروبا وفي منطقة

البحر الأبيض المتوسط . وفي هذا الصدد شددوا على ضرورة مواصلة الحوار بين البلدان غير المنحازة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والدول الأخرى في المنطقة وأعربوا عن أملهم في أن يساهم اجتماع المتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن منطقة البحر الأبيض المتوسط المعقود في بالما دي مايوركا واجتماع القمة القادم بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذي سيعقد في مالطة لتعزيز الثقة والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٥ - ولاحظ بعض الوفود أن من الممكن أن يوفر الاجتماع الوزاري القادم لبلدان عدم الانحياز في المنطقة الذي سيعقد في الجزائر في عام ١٩٩٠ دافعا جديدا من أجل تحسين الحالة العامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

٦ - وأكدت عدة وفود أن الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتطلب تسوية للنزاع في الشرق الأوسط ، بما في ذلك القضية الفلسطينية ، وحل مشكلة قبرص ، وتسوية الأزمات في لبنان . وأعرب بعض الوفود عن قلقها بشأن الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة . وكرر عدة متكلمين اقتراحا سابقا يدعو إلى إنشاء منطقة سلم وتعاون في البحر الأبيض المتوسط من خلال تقليل المواجهات العسكرية واتخاذ تدابير لبناء الثقة وانسحاب قوات الدول التي هي من خارج هذا الإقليم عن المنطقة . وأكد بعض الوفود أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عنصر أساسي في خلق مناخ من الثقة في جميع أنحاء المنطقة .

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠]

١ - إن من شأن العمليات الدينامية للابتعاد عن المواجهة في العلاقات الدولية ، وبصورة خاصة التغيير في الوضع السياسي في أوروبا ، أن تخلق الأساس الواقعي لتعزيز الاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وهي ، في الوقت نفسه ، تزيد من إلحاحية البحث عن الطرق المؤدية إلى تحقيق ذلك .

٢ - وللاتحاد السوفياتي مصلحة حياتية في ضمان السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وهو يعلق أهمية كبرى على العثور على صيغ قابلة للحياة لتنمية هذه المنطقة الشديدة الأهمية بصورة ثابتة آمنة ، وتنفيذ هذه الصيغ في الواقع العملي .

٣ - وقد عُرِضت المبادرات السوفياتية ذات الصلة ، بشكل مركز ، في بيان رئيسي للاتحاد السوفياتي م . س . غورباتشيف في آذار/مارس ١٩٨٨ في بلغراد . وتتوخى هذه المجموعة من المقترحات تجميد عدد السفن الحربية التابعة للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والموجودة في البحر الأبيض المتوسط ، ووضع حد أقصى لها ، وانسحاب السفن الحاملة للأسلحة النووية والأساطيل الحربية الأمريكية والسوفياتية على أساس المعاملة بالممثل ، والامتناع عن نشر الأسلحة النووية فوق أراضي البلدان المتوسطية غير النووية والتزام الدول النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة ضد أي بلد من بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط التي لا تسمح بنشر هذه الأسلحة فيها ، والإبلاغ عن تحركات السفن الحربية والمناورات العسكرية ودعوة المراقبين لحضورها ، وتخفيض القوات المسلحة ، ومساندة العمل على وضع المبادئ والطرأق لضمان أمن طرق الملاحة البحرية في هذه المنطقة ، ونشر تدابير الثقة المتفق عليها في المنطقة .

٤ - وقد عرض الرئيس السوفياتي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ أثناء زيارته إلى إيطاليا ، أفكارا جديدة تتعلق بالمشاورات حول مشاكل الوجود الدائم للأساطيل الحربية السوفياتية والأمريكية في البحر الأبيض المتوسط ، والمشاورات المتعلقة بالاتفاق المتعدد الأطراف لمنع الحوادث في البحر وفي أجوائه وبالاتصالات بين الاتحاد السوفياتي والاتحاد الأوروبي وبين مجلس التعاضد الاقتصادي والاتحاد الأوروبي بشأن المشاكل الاقتصادية للمنطقة ، وكذلك الدعوة لإقامة محفل للتعاون الاقتصادي لسدول البحر الأبيض المتوسط ، بما في ذلك دول البحر الأسود .

٥ - والاتحاد السوفياتي باق على استعداد له مناقشة مبادرات جميع البلدان المتوسطية . وفي هذا الصدد ، يود الاتحاد السوفياتي التأكيد على اقتراحه الخاص بإقامة آلية دولية لتجميع كل ما يوجد من اقتراحات لتحسين الوضع في البحر الأبيض المتوسط ، وتنظيم هذه الاقتراحات وتحديد درجة أهميتها وتسلسل تنفيذها . وفي رأينا ، يمكن لتحقيق هذه الغاية عقد اجتماع مناسب للخبراء من الدول المتوسطية والدول الأخرى المعنية .

٦ - ويلاحظ الاتحاد السوفياتي بارتياح وجود عناصر مبشرة بالخير بدأت في الظهور في تطور الموقف في البحر الابيض المتوسط . ومما يشير الانتباه ما طرح مؤخرا من مبادرات بنّاءة ، ومنها بالدرجة الاولى الفكرة التي يضع تفاصيلها حاليا كل من إيطاليا واسبانيا والبرتغال وفرنسا فيما يتعلق بالدعوة لمؤتمر واسع يعنى بالامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط بالاستفادة من تجربة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . ومع أن هناك الكثير مما لم يتضح بعد فيما يتعلق بالمضمون السياسي لهذا المحفل ووقت انعقاده والمشاركين فيه ، فإن إشارة المسألة في اجتماع حكومي إنما يشهد على شدة قلق بلدان المنطقة إزاء أحوالها وسعيها لتحسين الوضع .

٧ - ومع أن الاتحاد السوفياتي يسلّم بأن الأهمية الكبرى لمسألة تحسين الوضع في البحر الابيض المتوسط إنما تعلق على معالجة القضايا العسكرية السياسية ، فإنه يتابع حالة المشاكل الملحة الأخرى في المنطقة . وفي هذا الصدد ، يعتبر الجانب السوفياتي أن من الأهمية بمكان أن نبدأ الآن التحرك لمعالجة تلك الاتجاهات التي تهم جميع بلدان المنطقة ، من قبيل حل مشاكل البيئة والاقتصاد والنقل والثقافة والسياحة ، وتطوير الصلات البرلمانية وغيرها . وينظر الاتحاد السوفياتي إلى تعاون الدول المتوسطة الشامل والمتعدد المستويات باعتباره إحدى الوسائل الرئيسية لضمان الاستقرار والأمن في هذه المنطقة .

٨ - ويستحق كل الدعم في رأينا الدور البنّاء الذي تلعبه حركة بلدان عدم الانحياز في المنطقة . فمؤتمرات البلدان غير المنحازة في منطقة البحر الابيض المتوسط في فاليتا (١٩٨٤) وبريوني (١٩٨٧) وكذلك نتائج المؤتمر الثالث من هذا النوع ، والذي عقد في الجزائر في حزيران/يونيه من هذا العام ، إنما تشهد على أن لدى حركة بلدان عدم الانحياز قدرة كبرى على المساعدة في حل المشاكل الملحة المتراكمة في المنطقة .

٩ - ومن شأن اجتماع مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الخاص بالبحر الابيض المتوسط في بالما دي مايوركا أن يقدم مساهمة كبيرة في تحقيق مهمة تحسين الوضع في حوض البحر الابيض المتوسط . ويؤيد الاتحاد السوفياتي أن يجري الاجتماع بروح جادة تتعاون ، بدون تصادم ، بين الأفكار والمبادرات . وإن لمساك التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وحماية البيئة في منطقة البحر الابيض المتوسط ، ووحدة النظم البيئية والمائية للبحرين الابيض المتوسط والاسود ، أهمية عملية كبيرة بالنسبة للاتحاد السوفياتي ولعدد من الجمهوريات الاتحادية . وسنعمل بنشاط على المساعدة على إعطاء الاجتماع الزخم الضروري لمعالجة جملة مشاكل البحر الابيض المتوسط .

١٠ - والاتحاد السوفياتي على ثقة بأن الأمم المتحدة قادرة على تقديم مساهمة كبيرة في تحسين الوضع في البحر الأبيض المتوسط . فقرارات الجمعية العامة حول تعزيز الأمن والتعاون في هذه المنطقة تتضمن الأساس الإيجابي لإحراز تقدم في هذا الاتجاه . كما أن للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والتي يتصل عملها بموضوعات المنطقة كلمتها الملحوظة في هذا الشأن . ومن الأهمية بمكان تنفيذ برامج الأمم المتحدة المتعلقة بالبحر الأبيض المتوسط ، ومنها مثلاً ما يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة . كذلك يمكن للمنظمات الدولية الأخرى التي تتصل أنشطتها بمنطقة البحر الأبيض المتوسط أن تؤدي دوراً هاماً (جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها) .

١١ - وكما كان شأن الاتحاد السوفياتي في الماضي ، فإنه مستعد لمواصلة التعامل المتبادل المثمر مع جميع البلدان المعنية بهدف تنفيذ الجهود الجماعية الموجهة إلى تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة يترسخ فيها السلم والثقة والاستقرار والتعاون الدولي الواسع .

إكوادور

[الأصل : بالاسبانية]

[٨ أيار/مايو ١٩٩٠]

١ - إن إكوادور ، البلد المحب للسلام الذي أثبت تمسكه الحازم بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة بوصفها أساساً جوهرياً للتعایش السلمي بين الدول والشعوب ، تؤكد من جديد دعمها لكل تدبير يهدف إلى تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين ، ولذلك تؤيد دون قيد أو شرط أية مبادرات أو توصيات تهدف إلى تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وتعاون عن طريق إزالة النزاعات التي طالما ألحقت الضرر بهذه المنطقة .

٢ - وتأمل إكوادور في أن ينعكس التطور المشجع للعلاقات الدولية إيجاباً على تسوية تلك المسائل المعلقة ، الصعبة والمعقدة ، بحلول تضمن سلم المنطقة وأمنها واستقرارها ، وذلك بالعمل في الوقت المناسب على إزالة الخطر الذي تنطوي عليه هذه النزاعات بالنسبة للسلم والأمن الدوليين ، ولاسيما بالنسبة لأوروبا .

٣ - كذلك ، فإن إكوادور تتطلع إلى أن يساهم الاجتماع المقرر عقده في عام ١٩٩٠ في بالما دي مايوركا ، في تعزيز الثقة والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[١٣ تموز/يوليه ١٩٩٠]

١ - تحتل منطقة البحر الابيض المتوسط مكانا هاما في التشكيلة المعقدة لمشكلة تعزيز الأمن الدولي على كوكبنا هذا . فبالإضافة إلى الجوانب المعتادة لهذه المشكلة يتصف البحر الابيض المتوسط بخصوصية متميزة . وتشكل مسائل الأمن في هذه المنطقة ، جزءا أساسيا من عدة مشاكل في وقت واحد : مشكلة الأمن والتعاون في أوروبا ، ومشكلة التسوية الخاصة بالشرق الأوسط ، ومشكلة إشاعة الاستقرار في الوضع في شمال افريقيا . وقد نتج هذا التعقد الشديد عن الوضع الخاص لمنطقة البحر الابيض المتوسط ، لا من الناحية الجغرافية وحدها بل ومن الناحية السياسية الاقتصادية أيضا . وعلاوة على ذلك ، تشهد هذه المنطقة تصادم وتضافر مصالح دول عديدة ، بما في ذلك مصالح الدول الكبرى .

٢ - وما يشير القلق بشكل خاص أن الوضع العسكري السياسي في البحر الابيض المتوسط لا يزال على أشد تعقيد . ففي مقابل ما يجري في أوروبا وفي عدد من مناطق العالم من ابتعاد عن المواجهة والانتقال إلى نزع السلاح ، يبقى البحر الابيض المتوسط ميدانا عسكريا وبؤرة لأحد أقدم النزاعات في العالم ، ألا وهو نزاع الشرق الأوسط . فالمنطقة مشبعة بأحدث الأسلحة وترابط فيها تجمعات بحرية عسكرية جبارة . كذلك فإن لسباق التسلح في الشرق الأوسط أبعادا ضخمة . وهناك أخطر الأسلحة الكيميائية والنوية والصواريخ الجبارة .

٣ - وفي هذا السياق ، يصبح من الضروري جدا وما لا يقبل التأجيل أن تمتد إلى منطقة البحر الابيض المتوسط تدابير نزع السلاح وتعزيز الثقة ، وهي التدابير التي تطبق فعلا على المسرح الأوروبي . ولتحقيق ذلك ، فإن من المفيد جدا تطبيق تدابير الثقة والأمن التي وضعت لأوروبا ، على جملة الأنشطة العسكرية في البحر الابيض المتوسط ، سواء منها الأنشطة العسكرية البحرية أو الجوية أو غير ذلك من عمليات .

٤ - ولا شك أن من شأن الوضع في المنطقة أن يتحسن إذا تم تنفيذ مقترحات الاتحاد السوفياتي الخاصة بتجريد البحر الابيض المتوسط من السلاح ، بما في ذلك انسحاب السفن الحربية الأمريكية والسوفياتية من المنطقة في وقت واحد . ويمكن البدء بتجميد عدد

هذه السفن والقدرة العسكرية البحرية للبلدين في هذه المنطقة ، ومن ثم وضع تحديدات كمية عليها . ويمكن القيام بخطوات ملموسة مغيّدة باتجاه الانتقال من المواجهة إلى التعاون في البحر الأبيض المتوسط إذا عمد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، بدون انتظار التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن هذه التدابير ، إلى البدء بإخطار بعضهما بعضا والبلدان الأخرى في المنطقة مسبقا بتحركات السفن وكذلك بالمناورات العسكرية ، وبدعوة المراقبين إلى حضور هذه المناورات .

٥ - ومما له أهمية كبرى لتعزيز الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط المقترحات المختلفة الصادرة عن البلدان المتوسطية فيما يتعلق بإجلاء القواعد والأساطيل الأجنبية منها وإنقاص الأنشطة البحرية العسكرية فيها إلى الحد الأدنى الضروري .

٦ - وفي سياق الحديث عن ضرورة إزالة التوتر العسكري السياسي في البحر الأبيض المتوسط ، لا بد من ذكر أهمية التنمية الشاملة للتعاون الإقليمي في ميادين الاقتصاد والبيئة والنقل والسياحة والثقافة ، الخ . مما من شأنه أن يخلق الشروط اللازمة لتعزيز الثقة ثم بعد ذلك لتخفيض مستوى المواجهة .

٧ - وقد روعيت هذه الاعتبارات ، على وجه الخصوص ، في الوثيقة الختامية لاجتماع فيينا التي أصدرها ممثلو الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، حيث أكدت هذه الوثيقة من جديد أهمية عملية المؤتمر لتعزيز الأمن وتحسين التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط . ويهدف الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اجتماع فيينا بشأن عقد اجتماع يعنى بالبحر الأبيض المتوسط في خريف عام ١٩٩٠ في الما دي مايوركا ، إلى دراسة مختلف جوانب التعاون لتعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنطقة وحماية نظم البيئة والمحيط الإحيائي والموارد الطبيعية للبحر الأبيض المتوسط ، الخ ، فضلا عن الخلوص إلى ما يناسب من نتائج وتوصيات . ولا بد من أن يراعي هذا الاجتماع في أعماله تلك الأحكام التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين بدون تصويت في القرار ١٢٥/٤٤ عن "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" وفي القرار ٢١/٤٤ عن "تعزيز السلم الدولي والأمن والتعاون الدولي بجميع جوانبه وفقا لميثاق الأمم المتحدة" .

٨ - إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، باعتبارها من دول البحر الأسود مما يجعلها بالتالي من دول البحر الأبيض المتوسط ، تعلق أهمية كبرى لإنجاح تطور هذه

العملية وهي ترى أن من الضروري بذل الجهود البتاءة ، بما في ذلك العمل داخل الامم المتحدة ، لحل مشاكل البحر الابيض المتوسط على أساس الحوار العريض وتعاقد جميع الدول في هذه المنطقة من العالم لتحويلها إلى منطقة يترسخ فيها السلم والامن والتعاون .

العراق

[الاصل : بالعربية]
[١١ أيار/مايو ١٩٩٠]

تهدي الممثلة العراقية الدائمة لدى الامم المتحدة أطيب تحياتها الى سيادة الامين العام للأمم المتحدة وبالإشارة الى مذكرته المؤرخة في ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٠ والتي تشير الى قرار الجمعية العامة المرقم ١٣٥/٤٤ المؤرخ في ١٥/١٢/١٩٨٩ وهو القرار المعنون (تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط) ، تشرف بإعلامه بأن العراق يؤكد موقفه السابق في هذا الموضوع .

تفتنم الممثلة هذه الفرصة للإعراب للامين العام للأمم المتحدة عن فائق تقديرها واحترامها .

قبرص

[الاصل : بالانكليزية]
[٤ حزيران /يونيه ١٩٩٠]

١ - إن حكومة جمهورية قبرص ملتزمة بشدة بتعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط . وعليه فإنها ترحب بقرار الجمعية العامة ١٣٥/٤٤ .

٢ - وفي حين تشارك جمهورية قبرص الآخرين في الاعتراف والترحيب بالتطورات والتوجهات الإيجابية التي ظهرت بوجه خاص في القارة الأوروبية ، لازالت تتخلل منطقة البحر الابيض المتوسط مراتع التوتر والاحتلال والعدوان علاوة على استمرار الوجود العسكري والبحري لقوى من خارج المنطقة .

٣ - وأمن منطقة البحر الابيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بأمن أوروبا والصراع أو التوتر في منطقة يوثر لا محالة على المنطقة الأخرى . ومن الناحية الأخرى ، فإن استقرار الحالة يساعد على خلق مناخ إيجابي للأمن . وقد تم تأكيد مبدأ الترابط هذا بين المنطقتين في وثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥ .

٤ - وفي هذا السياق بالذات لا تزال قبرص تشعر بالتخوف من استمرار الصراع الذي يوثر على منطقة البحر الابيض المتوسط مثل مشكلة الشرق الأوسط ، وقضية فلسطين ، والحالة الحرجة في لبنان والحالة المتمثلة في استمرار احتلال القوات التركية العسكرية لجزء من جمهورية قبرص في أعقاب الغزو الذي حدث في عام ١٩٧٤ .

٥ - ولقد دأبت حكومة جمهورية قبرص على الدعوة الى وجوب بقاء منطقة البحر الابيض المتوسط منطقة أمن وسلم وتعاون ، خالية من النزاع والمواجهة ، على أساس مبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والأمن وعدم التدخل بأنواعه وعدم انتهاك الحدود الدولية وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة ، وعدم قبول احتلال الأرض بالقوة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية واحترام السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية .

٦ - وتؤكد حكومة جمهورية قبرص من جديد أهمية تطبيق ما جاء أعلاه وتكرر التزامها بجعل جمهورية قبرص منزوعة السلاح بشكل كامل بعد انسحاب قوات الاحتلال التركية . ومما لا شك فيه أن بإمكان قبرص ، منزوعة السلاح ، أن تساهم الى حد بعيد في السلم والأمن في منطقة البحر الابيض المتوسط وفي أوروبا وفي السلم والأمن الدوليين على النطاق الأوسع .

٧ - وتود حكومة جمهورية قبرص أن تكرر تأكيد أهمية وثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥ ووثائق مدريد وفيينا الختامية لاجتماعات المتابعة ، لاسيما الفصول المتعلقة بمنطقة البحر الابيض المتوسط . وتود أن تكرر في هذا الصدد اقتراح مالطة ، ويوغوسلافيا علاوة على قبرص بعقد اجتماع معني بمشاكل البحر الابيض المتوسط لخبراء من البلدان المشاركة في المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في أوروبا . وتؤكد أيضا صلاحية الاعلانات المتعلقة بمنطقة البحر الابيض المتوسط والتي اعتمدها وزراء خارجية بلدان منطقة البحر الابيض المتوسط غير المنحازة في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ في فاليتا وبريونسي على التوالي ، ومؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في بلغراد في عام ١٩٨٩ ،

علاوة على اجتماعات وزراء خارجية بلدان مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٠ ، ومجلس وزراء الاتحاد الاوروبي واجتماع رؤساء حكومات دول الكومنولث المعقود في كوالالمبور في عام ١٩٨٩ .

٨ - وتؤمن حكومة جمهورية قبرص إيماناً راسخاً بأن بإمكان الأمم المتحدة أن تظلمع بدور هام في حل مشاكل البحر الابيض المتوسط الملحة ، كما تتجلى في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط وفي اتخاذ قرارات مجلس الامن العديدة التي تعالج مختلف النزاعات في المنطقة . على أنه يجب الالتزام بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن إذا ما أريد تحويل منطقة البحر الابيض المتوسط الى منطقة أمن وسلم وتعاون .

المكسيك

١ - ترى حكومة المكسيك أن تعزيز الامن في منطقة البحر الابيض المتوسط يتوقف على ما يُتخذ من تدابير لضمان عدم التدخل ضمناً فعلياً وإقامة التعاون في مجال نزع السلاح .

٢ - إن أمن البحر الابيض المتوسط لا يجب أن يكون موضع اهتمام بلدان المنطقة وحدها ، لأن تدهور الامن في هذه المنطقة يعرض السلم والامن الدوليين للخطر . ولذلك ، فإن على جميع بلدان العالم أن تحث بلدان منطقة البحر الابيض المتوسط على تشجيع السلم والامن والتعاون في المنطقة .

٣ - إن المكسيك ، إذ توافق على مضمون ونطاق القرار المتعلق بـ "تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط" ، تناشد دول المنطقة مضاعفة جهودها من أجل تخفيف حدة التوتر والحد من الاسلحة وإيجاد الظروف الملائمة لزيادة التعاون في جميع المجالات ، على أساس المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

٤ - وإن حكومة المكسيك لتدرك أن بلدان المنطقة وحدها قادرة على تعزيز الامن والتعاون فيها . لذا ، فهي تحثها على التصرف وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام الإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي ، والسعي من أجل تعميق أو اصر الصداقة والتعاون فيما بينها .
